

المؤرخون في مصر
في القرن الخامس عشر الميلادي
(القرن التاسع الهجري)

محمد مصطفى زيادة

أستاذ تاريخ المصور الوسطى
كلية الآداب — جامعة فؤاد الأول

محتويات الكتاب

صفحة	
٥ — ٧	تفسير
٣ — ٢٥	الفصل الأول — المقرئى ومماصروه ...
٢٦ — ٤٥	الفصل الثانى — أبو المحاسن ومماصروه ...
٤٦ — ٨٠	الفصل الثالث — ابن إياس ومماصروه ...
٨١ — ١٠٥	الفصل الرابع — خاتمة ونقد مقارن ...
١٠٧ — ١١١	فهرس بأسماء كتب المؤرخين ...

تقديم

الحاجة الشديدة إلى معجم يحوى سير الدين يرجح إليهم فضل التوجيه في المجتمع المصرى ، على مختلف الأزمنة ، أصم مفروع منه ، والشروع فى ذلك المعجم عملٌ ينادى هل من مبتدى ، ولست أعرف ممن استمعوا إلى هذا النداء وأصاخوا ثم استجابوا إلا نفرأ كريماً قليلاً ، والعمل ضخم يتطلب مجهوداً أضخم ، والحماسة الفردية فيه كالنداء بصوت مسقع فى البادية الوحشة .

ويمدرنى القارى إذا أنا قلت فى إيمان راسخ إن مشروع ذلك العمل لا يقل أهمية — فى حاضر الأمة ومستقبلها — عن مشروع مكافحة الأمية ، أو مشروع الإلزام فى التعليم الابتدائى ، فهو مثلها نوع من المكافحة فى سبيل النهضة العامة ، وهو مثلها كذلك فى حاجة إلى عدد من الأيدي العاملة فى صمت نشيط . وما أبرئى نفسى من إقبال على الدعوة إلى ذلك المشروع أحياناً متقطعة ، كما لا أبرئها من إدبار عن الكلام فيه أحياناً أقل تقطعا ، ولمسى أكفر عن هذا وذاك بالصفحات التالية الحاوية لأخبار المؤرخين الذين عاشوا عصر فى القرن الخامس عشر الميلادى (التاسع الهجرى) ، وخلفوا من

المؤلفات ما سوف يبقى المصدر الأول لما نحتاج من معرفة لأحوال ذلك العصر من تاريخ وثقافة ، وأدب واقتصاد ، وسياسة واجتماع ، ولا سيما إذا أضفنا إلى تلك المؤلفات ما هنالك من كتب أخرى مضمورة ، وآثار كثيرة شبيهة مطمورة الأوصاف في كتب الأخصائيين .

وأحب هنا أن أفرّر في غير تردّد أو لبس أني لا أدعي القول الفصل في المؤرخين بعصر في القرن الخامس عشر الميلادي بهذه الفصول القليلة ، وأنى لا أعتبر نفسي ملأت فراغاً كبيراً من مشروع المعجم الذي يجب أن يتوفر على ملئه مجمع من الباحثين ، إذ الصفحات التالية لا تعدو أن تكون محاولة هي الأولى من نوعها ، وهي كذلك لا تعدو أن تكون معالجة لأخبار طائفة مفردة من طوائف المؤرخين في بلد ذي تاريخ مديد . والعارفون بالتأليف العلمي الحديث يدركون تمام الإدراك ، أن الموضوع الواحد في علم من العلوم كائنا ما كان ، يستطبع — بل ينبغي — أن يظل ميداناً مفتوحاً للاجتهاد ، والتعديل بالحذف والإضافة ، جيلاً بعد جيل ، على شرط الإحسان والتدرج نحو الكمال ، والمكس غير مطلوب أو مرغوب فيه ، وهذا بديهي .

وأحب هنا كذلك أن أهنس في أذن الراغبين في الكتابة في طائفة أخرى من المؤرخين في مصر — وأرجو أن يكون من أولئك الراغبين كثرة في القيمة لا العدد — أني لم أستعمل

حقائقي من كتب التراجم فحسب ، بل قرأت جميع ما وصلت إليه
يمنى من مؤلفات القرن الخامس عشر الميلادي بمصر في التاريخ
وغير التاريخ — مطبوعة ومخطوطة — ، وأخرجت منها معلومات
كثيرة عن طريق المقارنة والاستنتاج ، كما عثرت على بعض
ما دونتُ هنا من حقائق تاريخية في غير مظانها من الكتب
المعروفة .

وللإقراء أن يسأل هنا عن الغرض الذي من أجله هدفتُ
إلى الاقتصار على الترجمة لطائفة دون غيرها من المؤرخين في
مصر ، والجواب أني لم أهدف بذلك إلى غرض معين ، بل الواقع
أنني أعددت هذه التراجم سنة ١٩٢٧ م لتكون فصلاً إضافياً
لرسالتي في الدكتوراه بعد الاستقرار على عدد فصولها ، إذ رغب
الأستاذ المشرف وقتئذ أن أشرح له الأصول والنابع العربية
التي استقيتُ منها حقائق الكثير ، ليكون على يدنة
من أمر تلك الحقائق وأمرى ، وليأتي على درساً في الجرح
والتعديل (historiography) ، وهي المدالة والضبط على قول
المحدثين . ثم عدتُ مدرساً بعد ذلك بقسم التاريخ بكلية الآداب
بجامعة فؤاد الأول ، وانصرفتُ انصرفاً مجزوعاً لتدريس تاريخ
الدولتين الأيوبية والمملوكية بمصر والشام ، وألفت هذه التراجم
خير مقدمة للدراسة المرحلة الأخيرة من التاريخ المملوكي ، فنقلتها
من الإنجليزية إلى العربية ، وأضفت إليها ما استطعت أن أضيف

من جديد ، ونشرت معظمها بمجلة الثقافة الأسبوعية سنحتي
١٩٤٠ - ١٩٤١ م . ثم كان أن ظهرت لي مادة جديدة مما تنشره
المطابع بالشرق والغرب من متون وبحوث ، فمكنت صرة أخرى
على تعديل هذه التراجم ، وغيرت بمضها تهييراً كايما بالحدف
الكثير والإضافة الكثيرة ، وبذا أودعت هذه المصنفات
جميع ما جدت على من فكرة ومادة في المؤرخين بمصر في القرن
الخامس عشر الميلادي ، وتقدمت بها للظهور في مطبوعات لجنة
التأليف والترجمة والنشر .

ولست أريد من هذا الظهور تفويها بتلك الفئة من المؤرخين
فحسب ، بل أريد كذلك تنيها إلى كتهم التي لا يزال معظمها
في ظلمات المخطوطات ، إما بدار الكتب الملكية في نسخة
فريدة كاملة أو ناقصة ، وإما بمختلف مكتمبات الشرق والغرب
في نسخ نحن في أعظم حاجة إلى اقتناء صور منها . وهذه الكتب
متفاوتة القيم ، والحاجة إليها كذلك متفاوتة الدرجات ، والمنطق
المملي السليم يوحى إلى الاهتمام أولاً بالأهم من تلك الكتب دون
مراعاة حجمها من حيث الكبر والصغر ، إذ تبين أن لبعض
الكتب الصغرى من القيمة ما تقصر عنه الكبرى^(١) . ومن أجل
هذا وذاك دعوت - صرة بعد صرة - إلى ضرورة العناية بنشر

(١) انظر ما يلي ص ٩٠ - ٩١ .

المخطوطات التي لن تستقيم كتابة التاريخ المصري بدونها في صورة مطبوعة ، ودلت على إخلاصى لهذه الاسعوة بنصيب لا يزال في نظرى قليلاً .

وسوف يلحظ القارى أنى اخترت توقيت هذه التراجم وتواريخها بالسنوات الميلادية ، لا حسباً فيها ، ولا هجراً للتوقيت الهجرى ، ولا إمعاناً فى الفريجة . بل قصدت بذلك أن أجعل من هذا البحث الصغير مرآة لفاحية من الحياة المصرية والثقافية بمصر فى العصور الوسطى بمعناها العام ، لا بمعناها الإسلامى الخاص ، لأدل على مبلغ ما أسهمت به مصر فى التراث الإنسانى ، وأرهن على أن المجتمع المصرى الإسلامى فى العصور الوسطى جزء هام من المجتمع البشرى فى تلك العصور . ولذا عديت بالمقارنة هنا — فى هذه المقدمة — بين مؤرخى القرن الخامس عشر الميلادى فى مصر وأوربا ، فهذا القرن الذى أنجب المقرئى وابن حجر وابن عرب شاه وأبا المحاسن والسيوطى وابن إياس وغيرهم فى مصر ، هو الذى أنجب هنا لفيقر (Jean le Fèvre) وفرواسار (Froissart) ومونستروايسه (Monstrelet) وشاستلان (Chastellain) وبرسيقال د'كانى (Perceval de Cagny) فى أوربا .

غير أن المقارنة لا تقف عند الأسماء فحسب ، بل تمتدى إلى الخصائص والوسائل والغايات عند المؤرخين فى مصر وإخوانهم

في أوروبا - كل على شاكلة ونضج بيئته وشخصيته وأحواله -
قابن حجر أشبه حنا لفيشر في أن كلا منهما تولى وظيفة كبيرة
مسئولة في بلده ، وكتب وهو على تلك الوظيفة مذكرات إضافية
في بعض صفحاتها بأسرار عصره ؛ وابن عرب شاه أشبه برسيغال
دُكاني في أن كلا منهما نصب نفسه لكتابة تاريخ في مدح مالك
أو سلطان ، وهذا وذاك على سبيل المثال لا الحصر . وأكثر من
ذلك أن معظم المؤرخين في مصر وأوروبا في القرن الخامس عشر
الميلادي استخدموا وسائل متشابهة في جمع الحقائق والأخبار
وتدوينها ، فتمعقوا الحوادث وتفاصيلها كما يتمقب الصحفي مادته
للصحيفة اليومية ، وابتدأوا مؤلفاتهم بأصل الكون وتاريخ
الخليقة ، وانتهوا بالسنوات التي عاصروها وشهدوها ، على نظام
الموسوعات القديمة (summa) ، كما دأبوا على طريقة الحواشي
الرتيبة ، ونقلوا من كتب السابقين في غير خشية أو قصد أو
اعتراف بالنقل ، مع الأشتغال بنظم الشعر والإجادة فيه إلى جانب
صناعة التاريخ (١)

ثم إن تاريخ القرن الخامس عشر الميلادي في مصر يشبه

(١) يرجع الفضل في معظم المادة الأوربية لهذه المقارنات إلى الدكتور
ج . و . كويلاند (G. W. Coopland) الأستاذ الزائر بكلية الآداب بجامعة
فؤاد الأول ، وهو الذي أشرت إلى سابق فضله عليّ في دراسة الدكتوراه
بجامعة ليبربول بإنجلترا .

أخاه في أوربا ، بل يتبين من المقارنة بينهما أنه إذا كان ذلك القرن عصر انتقال وانقلاب في التاريخ الأوربي ، فهو عصر أكثر انتقالا وانقلابا في التاريخ المصري ، إذ شهد ذلك القرن مطلع النهضة الأوربية الكبرى ، ومصرع البقية الباقية من الدولة الإسلامية في أسبانيا ، وحركة الكشف الأوربي في سبيل الوصول إلى الهند عن طريق المحيطين الهندي والإطالطي ، كما شهد موجة الغزو المغولي بالشرق على يد تيمورلنك ، وهي الموجة التي هدت كيان المايك بمصر والشام وكيان العثمانيين بآسيا الصغرى وأوربا ، وكادت تقضي على كل من الدولتين بدورهما . غير أن الدولة المملوكية ما لبثت أن أفادت واستطاعت أن تصفي الحروب الصليبية تصفية نهائية بالاستيلاء على جزيرة قبرص ، والتثنية على ذلك بمحاولة الاستيلاء على جزيرة رودس ، كما استطاعت الدولة العثمانية أن تصفي البيزنطينيين تصفية نهائية كذلك بالاستيلاء على القسطنطينية وتحويلها عاصمة للعثمانيين . على أن قصة القرن الخامس عشر الميلادي في مصر والشرق لم تتم فصولا إلا بعد قيام الدولة الصفوية بفارس ، إذ تمخض الوضع لدولي الشرق عن تنافس بين الصفويين والعثمانيين على السيادة في العالم الإسلامي ، ونهوض المايك للمحافظة على تلك السيادة التي استقرت في دولتهم منذ إحياء الخلافة العباسية بالقاهرة منتصف القرن الثالث عشر الميلادي . ثم انتهى الأمر كله حين أزال العثمانيون

دولة الصفويين ودولة المماليك ، وحاولوا محل هذه وتلك بتحرير
والقاهرة ، وغدت القسطنطينية عاصمة للمسلمين ، وتفكير محور
الارتكاز في الدولة الإسلامية أعظم تغيير .

وأودّ أن أختتم هنا في نفمة من الشكر لأصحاب الفكرة
والفضل في ظهور هذه التراجم مطبوعة في كتاب مستقل ،
وأولهم الدكتور أحمد أمين بك رئيس لجنة التأليف والترجمة
والنشر ، فهو الذي أشار علىّ بجمعها أيام نقلتها إلى العربية ،
ثم الأستاذ محمد شفيق غربال بك وكيل وزارة المعارف فهو الذي
نصحتني بتقديمها على غيرها مما عندي من عشرات المطالمة
ومجاني المحاضرة ، ثم الأستاذ عبد الحميد العبادي بك ، عميد كلية
الآداب بجامعة فاروق الأول ، فهو الذي قرأ هذه الصفحات وأشار
بتعديل بضع من عباراتها قبل إنفاذها للطبع . وأودّ كذلك
أن أشكر تلميذيّ " وصدقي " حسن حبشي وأحمد عيسى ، فكل
منهما فضل في ظهور هذا الكتاب ، إذ ساعدني أولهما في الترجمة
الأولى من الإنجليزية إلى العربية ، وقام ثانيهما على ترتيب فهرس
المؤلفات الوارد هنا بعد الجامعة ، كما جهد مع مطبعة اللجنة على أن
يخرج هذا الكتاب في صورة جديدة بالقارىء العربي الحديث

محمد مصطفى زبارة

مصر الجديدة } ٢٦ جادى الأولى سنة ١٣٦٨ هـ .
} ٢٦ مارس سنة ١٩٤٩ م .

المؤرخون فى مصر
فى القرن الخامس عشر الميلاى
(القرن التاسع الهجرى)

الفصل الأول

المقرنزي ومعاصروه

ربما دلّ البحث المقارن في عصور التاريخ — وهو ميدانٌ بكر لاستجلاء الأسس العامة في الحضارة الإنسانية — على أن القرن الخامس عشر الميلادي ، أي القرن التاسع الهجري تقريبا ، أهم العصور التاريخية عند الإطلاق ، بسبب ما بدا فيه من عناصر توجيهية وأحداث مؤذنة بتغير أحوال الدول ، والجماعات والأفراد ، بالقرب والشرق سواء .

وكفي دليلا هنا على صحة هذا الفرض التاريخي أن الأوربيين مضوا جاهدين أن يصلوا مباشرة إلى الهند وتجارتها طول هذا القرن ، حتى إذا وصل البرتغاليون منهم إلى الشواطئ الهندية صار مصير الشرق كله في كفة المقادير الماجلة . ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ البهيد ، بل عثر الأوربيون حوالى ذلك الوقت على أرض أخرى حسبوها الناحية الغربية من الهند ، وسماها أهلها الهنود الحر ، ثم استقرّوا على تسمية تلك الأرض وسكانها أمريكا والأمريكيين ، وروّأوا وجوههم شطرها وشاطر الهند الحقيقية في عنف لا هوادة فيه ونهم شديد ، مما يرجع كله في

الأصل إلى القرن الخامس عشر الميلادي وحوادثه .
والمؤرخين في مصر في ذلك القرن ظاهرة توجب الالتفات ،
وهي في الواقع برهان على بدء العالم الإسلامي في شيء من الإفاقة
لفهم كيانه ، ولعل أكبر دليل على وجود تلك الظاهرة تاريخ
ابن خلدون المسمى كتاب العبر وديوان المبتدا والخبر ، لاسيما
الجزء الأول منه ، وهو الجزء المعروف باسم المقدمة ، إذ يرى
القارى " بصفحاته الافتتاحية ترفيها أخذًا للتاريخ بأنه " في
ظاهرة لا يزيد على إخبار عن الأيام والدول ، والسوابق من
القرون الأول . . . ، وفي باطنه نظر وتحقيق ، وتعليل للسكائنات
ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق (١) .
والواقع أن ابن خلدون يشير إلى العلة والكيفيات ، والأسباب
والنتائج ، بتلك الصفحات الافتتاحية إشارات كثيرة ، مما يدل
على فقهه التام للتاريخ بالمعنى الحديث ، كما أنه يشير إلى ما يجب
أن يتدرّج به المشتغل بالتاريخ من المؤهلات حين يقول إن
المؤرخ الصالح " محتاج إلى ما أخذ متعددة ، ومعارف متنوعة ،
وحسن نظر وثبت ، يفضيان بصاحبهما إلى الحق ، وينكبان به
عن المزالق والمغالط ، لأن الأخبار إذا اعتُمد فيها على مجرد النقل ،
ولم تحكّم أصول المادة وقواعد السياسة ، وطبيعة العمران والأحوال

(١) ابن خلدون : كتاب العبر وديوان المبتدا والخبر — طبعة

في الاجتماع الإنساني ، ولا تقيس الغائب منها بالشاهد ، والحاضر
بالذاهب ، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم ، والحيد عن
جادة الصديق . . . (١)

كتب ابن خلدون تاريخه بعد أن تنقل في البلاد الإسلامية
بالأندلس والمغرب ، وعاش في بلاط سلاطينها المسلمين ، وتقلب في
خدم دواوينهم ، وأواخر القرن الرابع عشر الميلادي ، كما سافر
لأحد أولئك السلاطين ، وهو محمد الخامس سلطان غرناطة ، عند
بيetro (Pietro) ملك قشتالة المسيحية ، وبذا شهيد بنفسه أحوال
الكثير من الدول عن كثب ، وليس بيده عوامل التدهور الناشئة
أظنارها بين المسلمين والمسلمين ، مما جعل لكتابه على وجه
التميم ، والمقدمة على وجه التخصص ، قيمة تاريخية فريدة .
ثم وفد ابن خلدون إلى مصر سنة ١٣٨٢ م ، وكان انتهى من
تأليف كتابه قبل ذلك ببضع سنين ، فأقام بالإسكندرية والقاهرة
إقامات متقطعة ، وحج أكثر من مرة ، ودرّس بالجامع الأزهر ،
والمدسة القمحية وموضعها قرب جامع عمرو ، بل تولى منصب
قاضى القضاة المالكية بمصر ، كما رافق الحملة المملوكية التي قادها
السلطان فرج إلى الشام سنة ١٤٠١ م لدفع تيمور لذك عن دمشق ،
وشارك في وفد المفاوضات للصلح بين الدولتين المملوكية والمغولية .

(١) ابن خلدون : كتاب العبر وديوان المتدا والخبر — طبعة

بولاق — ج ١ ، ص ٧ .

أما منبع الأهمية في هذه التفاصيل الخاصة بحياة ابن خلدون ، فهو أنها تنبئ بأصناف التجارب التي عرّس بها وأودع منها في كتابه ، كما أنها تدلّ على اتصاله الطويل بكثير من العلماء ومؤرخين في مصر والشام وغيرها من البلاد ، بل تدلّ المراجع على أن اتصاله بعلماء مصر ومؤرخيها بالذات أدت إلى تكوين مدرسة حوله من المجيبين به والمتلمذين على طريقته^(١) ، كما أدت إلى قيام فئة من الفاعلين لقامه^(٢) والننديين بمصدرته . وإذا لم يتسع البحث هنا لأكثر من هذه الإشارة العابرة ، فإن في أخبار تلاميذه ، والتابعين له بإحسان وغير إحسان ، برهاناً على أن قصة المؤرخين في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي لا تتم إلا بذكر ابن خلدون والإشارة إلى فضله ، ولو لم يتسع الأمر لشيء سوى كلمات معدودة .

أما أول أولئك التلاميذ فهو أحمد بن علي المقرئ ، الذي ولد بالقاهرة سنة ١٣٦٤ م ، بحارة برجوان بقسم الجمالية الحالي ، والمقصود بالحارة هنا الفندق أو الخان أو الوكالة على حد المصطلح المصري في العصور الوسطى ، أو المهارة الكبيرة على حد التعبير الحديث ، ولا يزال استعمال لفظ الحارة بالهنيئ القديم سائداً ببلاد الشام . وجاءت أسرة المقرئ إلى القاهرة من بعلبك في حياة أبيه

(١) انظر مايل ص ١٣ — ١٥ .

(٢) انظر مايل .

على ، وأصل نسبتها يرجع إلى حارة المقارزة بتلك المدينة الشامية القديمة ، ولا يسع الباحث هنا إلا أن يشير إلى الشبه الملحوظ بين هذه التسمية ولفظ مقريزي (Maccarese) ، وهي جهة بإيطاليا قرب (١) روما ، مما يحتمل معه أن تلك الحارة البعلبكية كانت سكناً لجالية من الجاليات الإيطالية التي وفدت للتجارة ببلاد الشرق الأدنى زمن الحروب الصليبية ، وأن أسرة المقريزي اكتسبت هذه التسمية لحلولها بتلك الحارة (٢) بعد خلوها من أهلها الأصليين .

ومهما يكن فالمعروف المقطوع به أن أحمد بن علي المقريزي نشأ قاهرياً ، بناحية من أعظم نواحي القاهرة امتلاءً بال عمران والصخب وضوضاء الحياة (٣) ، وأن جده لأمه ، واسمه ابن الصايغ الحنفي ، هو الذي كفل تعليمه ، لضيق حال أبيه علي فيما

(١) لم يستطع كاتب هذه السطور أن يجد تعريفاً لهذه الجهة بمختلف المراجع الجغرافية والموسوعات ، ما عدا أطلس التيمس الجديد (Time's Modern Atlas) ، حيث ورد بفهرسه ما نصه (Maccarese, torr. environs di Rome) وربما كان من لطيف الاتفاق أن لفظ (macarisie) في الفرنسية وهو شديد الشبه بلفظ المقريزي اسم لمجموعة من النبات انظر : (Nouvelle Larousse Illustré).

(٢) جهد المؤلف أن يعثر على تلك الحارة حين زيارته بعلبك ، ولسكنه لم يستطع أن يتعرف عليها أو على موضعها من البلدة الحالية .
(٣) انظر المقريزي : المواعظ والاعتبار — طبعة بولاق — ج ٢ ،

يبدو قبل أن يصبح من أصحاب الأملاك والمقار^(١) . ولذا أخذ جده بتمشيطه على أصول الحنفية ، وانكبّ هو على الدرس والتحصيل تحت إرشاد أساتذة عصره ، وأظهر نجابة ومقدرة . ثم مات ابن الصايغ سنة ١٣٨٤ م ، فترك المقرئى مذهب الحنفية ، وانتقل إلى الشافعية ، ودرس الفقه دراسة واسعة ، وأخذ من ثمّ يهاجم الحنفية في عنف استوجب لوم معاصريه له . ثم التحق المقرئى بالخدم الحكومية ، فكان أول عهد به ديوان الإنشاء بالقلمة ، حيث ظل يعمل موقفاً — أى كاتباً — حتى سنة ١٣٩٨ م^(٢) ، ثم غدا بعد ذلك نائباً من نواب الحكم — أى قاضياً — عند قاضى القضاة الشافعية ، فإماماً لجامع الحاكم ، ومدرساً للحدّث بالمدرسة الأيضية . وفي سنة ١٣٩٨ م اختاره السلطان برقوق (وكان حفيماً به مشجعاً إياه) لوظيفة محتسب القاهرة والوجه البحرى ، فتولاها ثم تنحى عنها صريتين في عامين . وفي ذلك الوقت تزوج المقرئى وأنجب ، إذ المعروف أن بنتاً له ماتت بالطاعون الذى اجتاح القاهرة وسائر البلاد المصرية ، سنة ١٤٠٣ م .

(١) نفس المؤلف والمرجع والجزء ، ج ٢ ، ص ٩٢ ، ١٠٥ .
(٢) انظر المقرئى (المواعظ والاعتبار — طبعة القاهرة — ج ٢ ، ص ٢٢٥) حيث ذكر المؤلف أنه ظل في وظيفة الموقع بديوان الإنشاء بالقلمة حتى تلك السنة .

وفي سنة ١٤٠٨ م انتقل المقرئ إلى دمشق ، ليتولى النظر على أوقاف القلانسية والمارستان النوري ، وليقوم بتدريس الحديث بالمدرستين الأشرفية والإقبالية هناك . ثم لم يلبث أن عينه السلطان فرج بن برقوق كذلك نائبا للحكم بدمشق ، استيفاء لشرط الواقف أن يكون المنتظرون على أوقافها قضاة بها . لكن المقرئ أبي قبول هذا الشرف ، على الرغم من عرض الوظيفة عليه صرارا من قبل السلطان ، ويظهر أنه سئم الخدم الحكومية وضاق بتكاليفها ، وأنه مَلَكَ من الموارد التي ربما ورثها عن أهله ما أغناه عن تضييع وقته في كسب العيش ، عن طريق الدواوين ومجالس الحكم .

وكيفما كان الأمر ترك المقرئ دمشق وأعماله بها بعد إقامته عليها عشر سنوات تقريبا ، ورجع إلى القاهرة خاليا من عمل أو وظيفة ، ليتوفر على الدرس والاشتغال بالعلم ، ولا سيما التاريخ . ومن أجل ذلك رحل المقرئ وعائلته سنة ١٤٣٠ م حاجا إلى مكة ، وكان مجاوراً بها قبلاً إبان طلبه العلم ؛ بيد أنه ظل مقياً بمكة تلك المرة الثانية حتى سنة ١٤٣٥ م ، واشتغل بها في تلك الأثناء بتدريس الحديث وبالتأليف في التاريخ . ثم عاد المقرئ من بعدئذ إلى القاهرة ، حيث أمضى بقية حياته بحارة بروجوان التي ما برح منذ شبابه يفاخر بها على سائر الحارات ، ويظهر

أنه جعل من منزله بها مكانا لمدارسة تلاميذه ، وللتأليف الكثير
في مختلف علوم عصره (١)

بدأ المقرئى نشاطه العلمى الضخم بظهور تاريخ القاهرة
المسمى المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، وهو كتاب
عنى فيه صاحبه قبل كل شىء بدراسة الخطط حتى عرف بهذه
التسمية حتى الآن ؛ وكان تأليفه إياه ما بين عامى ١٤١٧ و ١٤٣٦ م .
على أنه يظهر أن المقرئى اعتمد — إلى حد كبير — فى تأليف هذا
الكتاب الزاخر — الذى يمد نجر مؤلفاته — على كتاب صنفه قبله
الأوحدى المؤرخ ، فنقل منه دون أن يشير إليه أو يعترف بأخذه
منه ، ورماء السخاوى من أجل ذلك بقوله إن كتاب الخطط
” مفيد لكونه (أى المقرئى) ظفر بمسودة الأوحدى فأخذها
وزادها زوائد غير طائله (٢) “ ، بل ذكر السخاوى فى موضع آخر
إن الأوحدى ” كتب مسودة كبيرة لخطط مصر والقاهرة ، تمب
فيها وأفاد وأجاد ، وبيّض بمضها ، فبيّضها التقي المقرئى ، ونسبها
لنفسه مع زيادات (٣) “ ، وأن المقرئى نفسه اعترف بانتفاعه
بتلك المسودات (٤) . ولم يستطع الإخصائيون من مستشرقى القرن

(١) أبو المحاسن : كتاب النجوم الزاهرة — طبعة دار الكتب
الملكية — ج ٨ ، ص ٢١٨ .

(٢) السخاوى : التبر المسبوك فى ذيل السلوك ، ص ٢٢ .

(٣) السخاوى : الضوء اللامع ، ج ١ ، ص ٣٥٨ — ٣٥٩ .

(٤) السخاوى : الضوء اللامع ، ج ١ ، ص ٣٥٩ .

التاسع عشر الميلادي أن يدفعوا تلك التهمة تماما عن المقرئزي ،
أو يدلى أحدهم فيها برأى حاسم ، بل قال بصدددها كاترمير
(Quatremère) الفرنسي إن من الفطنة والصواب أن نسكت عن
هذه القضية ، وأن نحذر الحكم فيها برأى قاطع^(١) . على أنه
كما يسترعى النظر أن المقرئزي نفسه لم يدفع هذه التهمة بشيء
قاطع ، ولم يستطع أن يدلى في سياق الرد عليها بأكثر من قوله
” حسب العالم أن يعلم ما قيل — ويقف عليه^(٢) “. يضاف إلى
ذلك أنه توجد بكتاب المواعظ شواهد داخلية تؤدي بالباحث
إلى كثير من الشك على الأقل ، ومنها خاو بهض كتب المقرئزي
المتأخرة من عبارات واردة بكتاب المواعظ ، مثل إدلأته في نسب
الأكراد والأيوبيين برأى هام ، وعدم تكراره لهذا الرأى على
أهميته في كتاب السلوك^(٣) ، ومنها كذلك ما جاء بكتاب المواعظ
بصدد رباط البغدادية للنساء بالقاهرة ، حيث ورد مانصه : ” وآخر
من أدركنا فيه الشبيخة . . . فاطمة بنت عباس^(٤) البغدادية ،

(١) انظر (Quatremère : Mamlouks. I., p. XIII)

(٢) المقرئزي : المواعظ والاعتبار — طبعة بولاق — ج ١ ، ص ١٢ ،
وكذلك ج ٢ ، ص ٢٥٦ ، حيث أشار المقرئزي إلى اتصاله بالأوحدى .
(٣) انظر مقدمتى للقسم الثالث من الجزء الأول من كتاب السلوك
للمقرئزي ، صفحة ١ — ك .

(٤) المقرئزي : كتاب المواعظ والاعتبار — طبعة بولاق ج ٢ ،
ص ٤٢٨ . انظر كذلك ابن حجر : الدرر الكامنة ، ج ٣ ، ص ٢٢٦ ،
حيث ورد اسم هذه السيدة الفاضلة فاطمة بنت عباس .

توفيت في ذي الحجة سنة أربع عشرة وسبعمائة“ ، وهذا التاريخ
— إن صبح المتن وصحت الوفاة — إنما يقع قبل مولد المقرئ
(والأوحدى كذلك) بأزيد من خمسين سنة^(١) .

ومهما يكن من شيء فالمقرئ صدر هذا الكتاب
الكبير بمقدمة جغرافية تاريخية مسهبية ، وتناول المدن والآثار
المصرية القديمة والوسيط بوصف دقيق ، مبتدئاً بالإسكندرية ،
وعنى عناية خاصة بخطط الفسطاط والقاهرة طبعاً ، فجاء الجزء
الثاني منه — وهو نصف الكتاب — ثبثاً زائلاً بأحوال
القاهرة وأخبارها ، وطرق المعيشة بأرجائها الواسعة في المصور
الوسطى . ثم أتبع المقرئ هذا الكتاب بتأليف في تاريخ
الفسطاط ، سماه عقد جواهر الأسفاط من أخبار مدينة الفسطاط ،
وهو في الواقع تاريخ لمصر الإسلامية في عهد الولاة . وأبلى
المقرئ ذلك بكتاب في دولة الفاطميين بمصر ، واسمه تعاضد
الحنفا بأخبار الخلفاء^(٢) ، حتى إذا فرغ منه فكر في تأليف كتاب
يكون تاريخاً للأيوبيين والمماليك ، ليتمم به سلسلة مؤلفاته في

(١) يلاحظ أن هذه العبارة منقولة من الطبعة الكاملة المعدودة أحسن
الطبعين المعروفين لهذا الكتاب ، وهي عبارة تتطلب تحقيقاً دقيقاً بعد
مقابلة النسخ المخطوطة بعضها على بعض ، ولا يسم كاتب هذا إلا أن يتمنى
للمسيو جاستون فيت التوفيق في إتمام طبعته الفاخرة لتلك الكتاب العظيم .

(٢) نشر الدكتور جمال الدين الشيال هذا الكتاب حديثاً في طبعة
عزيدة عن طبعته الأوربية القديمة . (دار الفكر العربي ، ١٩٤٩) .

التاريخ المصري الوسيط ، من الفتح العربي إلى زمنه ، فكان كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، وهو الكتاب الذي غدا أساساً رئيساً لكل التواريخ المصرية في عصر الدولتين الأيوبية والملوكية الأولى والثانية .

ويلاحظ أن المقرئى كتب المؤلفات المتقدمة لتكون ذبلاً على كتاب المواعظ والاعتبار ، وأنه قصد في كل منها أن يشرح ما أجمله من أخبار الدول الإسلامية المصرية التي تناولها قبلاً في بكر مؤلفاته . ومن أجل ذلك كذلك شرع المقرئى في التأليف في كتب التراجم والسير ، وأوغل في مشروعات كبيرين من هذا النوع من الكتابة ، غير أنه لم يتمهما ما لفتخامة المقياس الذي بنى عليه كلا منهما . أما أول هذين المشروعين ، فهو كتاب المقفى الكبير ، وكان المقصود به أن يكون معجماً لتراجم حكام مصر ورجالها من المسلمين والنصارى منذ أقدم العصور إلى ما قبل عصره ، وقدّر له أن يكون في ثمانين مجلداً ، ولم يستطع أن ينجز منها سوى ستة عشر فقط . أما ثانيهما ، وهو كتاب درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة ، فكان الغرض منه أن يكون معجماً لتراجم معاصريه ، غير أن المقرئى تركه كذلك دون أن يفرغ من مراجعته .

وصرف المقرئى كثيراً من نشاطه الجهم في التاريخ الإسلامى العام ، فألف في السيرة النبوية ، وفي قبائل العرب التي

نزلات مصر منذ الفتح ، وفي جغرافية حضرموت بجنوب شبه جزيرة العرب ، وفي الدويلات الإسلامية بالحبشة ، كما أسهم بنصيب وافر في التاريخ الاقتصادي والنميات (Numsimatics) والتاريخ الاجتماعي ، حين ألف في الأوزان والأكيال ، والمقاييس والنقود ، وفي تاريخ المجاعات والطواعين . وربما كان أهم مؤلفاته هذه كتاب النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم ، وكتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة ، إذ رجح المقرئ في الكتاب الأول من هذين الكتابين ، أصل الفرقة والتنافس على الخلافة بين الأمويين والهاشميين إلى عصبات الجاهلية القديمة ، وأهل جانب الحوادث المريرة والحروب المستحرة ، والشخصيات المتنافرة ، التي لم تمدُّ كلها أن تكون أسباباً طارئة على جِذْم ذلك الخلاف وجرثومته ، مترسماً في ذلك سبيل ابن خلدون وفلسفته في المقدمة^(١) . أما الكتاب الثاني من هذين الكتابين فتناول المقرئ في تاريخ المجاعات التي نزلت بمصر منذ أقدم المصور إلى سنة ١٤٠٥ م ، وهي السنة التي ألف فيها ذلك الكتاب ، وأدى به البحث إلى أن أسباب ما ينزل بالناس من مجاعات وطواعين وأغلبية إنعما هو "سوء تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد"^(٢) ، وهو تخريج اقتصادي

(١) ابن خلدون : المقدمة — طبعة بولاق ، ص ١٠٧ ، وما بعدها .

(٢) المقرئ : إغاثة الأمة بكشف الغمة — نشر زيادة والشبال ، ص ٤ .

سليم مصدره كذلك مقدمة ابن خلدون وما جاء بها في فصل
الجبابة ومبب قلتها وكثرتها ، وما يليه من الفصول المتفرعة
على هذا المعنى^(١) ، بل إن تأثير ابن خلدون على المقرئ
في تأليف هذا الكتاب بالذات تمدى إلى طريقة المرض
والأسلوب وفوايح الأبواب وخواتيمها ، فضلا عن الفكرة
المامة^(٢) . والحقيقة أن المقرئ تأثر بابن خلدون ومقدمته في
هذين الكتابين وغيرهما من مؤلفاته تأثراً فاق حد الإعجاب ، وآية
ذلك وصفه للمقدمة بأنها ” لم يعمل مثلها ، وإنه لعزير أن ينال
مجتهد منالها ، إذ هي زبدة المعارف والعلوم ، ونتيجة العقول
السليمة والفهوم ، توقف على كنه الأسماء ، وتمرف حقيقة
الحوادث والأنباء ، وتمبر عن حال الوجود ، وتنبئ عن أصل
كل موجود...^(٣) “ ، وهو وصف يدل في وضوح على دراسة

(١) ابن خلدون : المقدمة — طبعة بولاق ، ص ٢٣٣ ، وما بعدها .

(٢) المقرئ . إغاثة الأمة بكشف الغمة — نشر زيادة والشبال

صفحة د .

(٣) السخاوى . الضوء اللامع ، ج ٤ ، ص ١٤٤ . انظر المرجع
نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٤ ، حيث توجد ملاحظة عابرة إلى ما كان من عظيم
الصلة والصدقة بين المقرئ وابن خلدون ، وانظر كذلك المقرئ :
المواعظ والاعتبار — طبعة بولاق — ج ١ ، ص ٥٠ ، حيث أشار
المقرئ إلى ابن خلدون إشارة التلميذ لأستاذه ، ولم يتحرج أن يستشهد
بعبارة لاذعة له في وصف المصريين ، ونصها حسبما ورد بنفس المرجع والجزء
والصفحة : ” قال لي شيخنا الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون رحمه
الله تعالى : أهل مصر كأنما فرغوا من [يوم] الحساب “ .

المقرئى لمقدمة ابن خلدون دراسة وافية ، كما يدل على دقة فهمه لمحتوياتها المتنوعة ، وتقديره لقيمتها العلمية بالقياس إلى غيرها مما عرفه خلال قراءاته الدائبة التي يبدو أنها لم تنقطع إلا بوفاته سنة ١٤٤٢ م .

والواقع أن المقرئى كان واسع القراءة والمعرفة والاطلاع ، كثير الدأب والمثابرة ، كما شهد بذلك معاصروه ، وكما يشهد به ما خلفه من مؤلفات لم يرَ الضوء بعضها حتى الآن ؛ وإن نظرة واحدة إلى ثبوت مؤلفاته لسكنية بإيقافنا على إلمامه بالخطوط والتاريخ والترجمة ، والسكة والأوزان والمقاييس كما تقدم ، وهذا فضلاً عن معرفته بعلم الحشرات^(١) والمعادن والطب والموسيقى ، وعلم الكلام والمقائد والتوحيد والحديث . لسكن أعظم اهتمامه كان موجهاً نحو التاريخ ، لأنه كان مغرئ به ، معنياً بتحقيقه والتأليف فيه ، فعرف منه جزءاً كبيراً معرفة تامة ، وحفظ منه كثيراً عن ظهر قلب . وأقر بذلك كاه تلميذه الذى عرف معاصريه من المؤرخين ، وخليفته الذى ائتنى أثره ومنهاجه فى كتابة التاريخ ، وهو أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى ، حين قال فى كتاب النجوم الزاهرة : ” وفى الجملة هو أعظم من رأينا فى علم التاريخ وضروبه ، مع معرفتى لمن عاصره من علماء المؤرخين ،

(١) انظر كتاب نحل عبر النحل الذى نشره الدكتور جمال الدين الشيبال (مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٩٤٦) .

والفرق بينهم ظاهر ، وليس في التعصب (١) فائدة .
أما عن أخلاق المقرئى الشخصية ، فالماصرون له أجمعوا
على أنه عاش رجلاً فاضلاً دينياً ، مجدداً أميناً في عمله ، حتى إن
السخاوى — مع شدته في نقد كتاب المواعظ والاعتبار —
يقول إن المقرئى كان على جانب عظيم من "حسن الخلق ،
وكرم العهد ، وكثرة التواضع ، وعلو الهمة لمن يقصد ، والمحبة
في المذاكرة ، والمداومة على التهجد والأوراد ، وحسن الصلاة ،
ومزيد الطمأنينة ، والملازمة لبيته" ؛ وإنه "حمدت سيرته
في مباشراته (٢)" ، أى في الوظائف التى تولاهما قبل أن ينصرف
إلى حياة الدرس النظامية .

وحفل عصر المقرئى بكثير من الشغف بالتحريخ ، وربما
بدا بعضهم أوسع منه معرفة بدخائل ذلك العصر ، نظراً لتقلبهم
في الوظائف الكبرى بالدولة المصرية ، ومن هؤلاء ابن حجر
والعيني و خليل بن شاهين وابن عرب شاه والخالدي .

أما أحمد بن حجر فولده بعصر القديمة سنة ١٣٧٣ م ، وتوفى
أبوه — وهو محدث "نابه" في زمنه — ولما يبلغ أحمد من العمر سنتين ،
فنشأ يتيماً في كنف أحد أوصيائه ، ودخل الكتاب بمد إكمال

(١) أبو الحباسن : النجوم الزاهرة (طبعة كاليفورنيا) ، ج ٧ ،

ص ٢٧٩ .

(٢) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٢٢ ، ٢٣ — ٢٤ .

خمس سنين ، واستظهر القرآن وهو ابن تسع ، ويقال إنه حفظ
سورة صريم في يوم واحد ، بل قيل إنه بلغ من قوة الاستذكار
أنه كان يحفظ الصحيفة من الكتاب بعد ستين ، الأولى تصحيحها
والثانية قراءة في نفسه ، ثم يمرضها عن ظهر قلب في الثالثة .
وسافر ابن حجر إلى مكة وجاور بها وهو في سن الحادية عشرة ،
فسمع بها وتفقّه ؛ ثم حبب إليه الحديث وانصرف إلى دراسته
انصرفا كلياً بالحجاز والشام ومصر واليمن ، حتى صار حجة بارفا
بالموالي والنوازل . واشتهر ابن حجر في عالم التدريس والفتيا ،
وذاعت شهرته مؤلفاته الضخمة المتعددة في الحديث والفقه والتراجم ،
وأشهرها كتابه المسمى "فتح الباري في شرح البخاري" ، وهو
في ثلاثة عشر مجلداً ، ولو لم يكن له غيره من المؤلفات الكفى
للتنويه به ولو كعبه ، على قول معاصريه^(١) والمتفهمين به من المحدثين
حتى الوقت الحاضر . وبلغ من شهرة هذا الكتاب أن السلطان
شاه رخ بن تيمورلنك وغيره من ملوك البلاد الإسلامية بعثوا
في طلبه بمسؤول علمائهم ، وأن نسخاً منه بيعت بثلاثمائة دينار .
وبدأ ابن حجر هذا الكتاب سنة ١٤١٠ م ، فلما فرغ منه
أقيمت لحتمه وايمة كبيرة بمنظرة التاج والسبع وجوه بأرض منية
السيرج الحالية ، أقيمت فيها المدايح نظماً ونثراً ، وحضرها ابن
السلطان جقمق والأمراء ورجال الأدب ، ومن بينهم المقرئ

(١) ابن حجر الدرر الكامنة ، ج ٤ ، ص ٤٩٥ .

الذى كانت صداقة ابن حجر له وإعجاب به بتأليفه جداً عظيمين ، حتى إن ابن حجر نفسه لم يكتب بالإطناب في مدح المقرئى حين ترجم له في كتابه المجمع المؤسس والمعجم المفهرس (١) ، بل عرض عليه ما كتبه قبل أن يأذن للناسخ بنسخه .

وعاش ابن حجر شخصية بارزة في مجالس الدولة المملوكية الثانية ، وذلك منذ سنة ١٤٢٤ م ، حين ولى منصب قاضى القضاة الشافعية ، وهو أكبر مناصب القضاة وقتذاك ، ولصاحبه الأوية على سائر قضاة المذاهب ، لكون مذهب الشافعى هو المذهب الرسمى للدولة . وظل ابن حجر متقلداً هذا المنصب الخطير مدة إحدى وعشرين سنة ، على أنه عمل عنده وأعيد إليه مراراً في أثناء تلك الفترة الطويلة ، لاستقلاله فى الرأى واستمسكه بكلمة الحق ، مع إين الجانب والاحتياط والتواضع ، والميل إلى النكت اللطيفة والنوادر الظريفة . ولذا جاءت حولياته — أو مذكراته بمباراة أدق — وهى المسماة إنباء العمر فى إنباء العمر مرآة لشخصيته الفذة ، وصفاته المحمودة ، فضلاً عن أنها من أهم المراجع الأصلية لعصره ، إذ كثيراً ما يعضى فيها المؤلف بالقارىء إلى ما وراء السقار ، فينير ما استغلق فهمه من حوادث الدولة وسياستها العامة بالمراجع الأخرى . وبدأ ابن حجر هذه المذكرات بسنة ميلاده ، وهى لذلك قاصرة على تاريخ الدولة المملوكية فى حياته ، وتشبه فى ذلك — إلى حد

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب بدار الكتب الملكية المصرية .

صغير - كتاب الاعتبار لابن منقذ الشيرازي ؛ وربما كان أدلّ ما فيها على صفاته الشخصية وأحاسيسه الرقيقة أنه حرص مثلاً على ذكر حال الورد كلما وصل إلى موسم الربيع والأزهار في حولياته ، حتى وفاته سنة ١٤٤٩ م . .

وكان العيني كذلك من المؤرخين المشهورين في عصره ؛ ومولده قبيل المقرزي بأربع سنوات في عينتاب ، وهي بلدة صغيرة بين حلب وأنطاكية . وجاء العيني إلى القاهرة أواخر القرن الثامن الهجري ، واختير لوظيفة المحتسب بالقاهرة والوجه البحري سنة ١٣٩٩ م ، بدلا من المقرزي ، فظلّ هذا مفاضباً لذلك من أجل ذلك - في أكبر الظن - طوال أيام حياته . وولى العيني تلك الوظيفة عدة مرات بين عامي ١٣٩٩ و ١٤٤٢ م ، وهذا فضلا عن توليته في الوقت نفسه لسكثير من المناصب الرفيعة ، ولاسيما زمن السلطان برسباي الذي جعله قاضي القضاة الحنفية سنة ١٤٢٥ م . وبقى العيني شاغلا لتلك الوظيفة الكبيرة مع الحسبة مدة اثنتي عشرة سنة متوالية ، وأضيف إليه في أثنائها نظر الأحباس بالقاهرة ، ولم يكن لذلك التمدد في الوظائف شبيه أو سابقة في تاريخ الإدارة في مصر الإسلامية ، على قول السخاوي وغيره من المعاصرين .

وغدا تمكن العيني من اللغة التركية أكبر عون على ما تهيا له من حظوة لدى سلاطين المماليك ، وعلى الأخص برسباي الذي

لم يعرف من العربية إلا القليل ، فكان العيني يجلس إلى حضرته ساعات الليل ، ليفسر له غوامض الفقه والشريعة ، ويقرأ عليه من حواياته التي كتبها بالعربية ، وهي كتاب عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، ثم يترجمها له إلى التركية رأساً . وهذا الكتاب من أعظم ما كتب العيني في التاريخ ، وهو كذلك من أهم ما أهمله الفوامون على نشر المخطوطات العربية وإحيائها حتى الآن .
ومما خلفه العيني من المؤلفات كذلك ، (وبعضها بالتركية) شرح مطول في الحديث ، سماه باسم عمدة القارى في شرح البخارى ، وانتقى فيه من شرح ابن حجر ، بحيث نقل منه صفحات كاملة متتابعة ، ولم يتخرج عن مهارضته كلها استطاع إلى ذلك من وسيلة أو مناسبة .

وإن في حياة العيني لمشاهد رائعة ، ومعلومات قيمة ، بصدد علاقات الصفوة من الأدباء والعلماء بسلاطين المماليك في ذلك العصر . غير أنه يظهر أن العيني لم يشأ أن تكون علاقته بمناصره من أهل العلم على شيء من الوفاق والتقدير المتبادل ، وربما كانت حظوته عند السلاطين من أسباب الجفوة الطويلة بينه وبين المقرئى وابن حجر ، وهذا فضلاً عن أنه خلف الأول في منصب الحسبة ، ولأنه خلسق بينه وبين الثانى جدلاً عنيفاً بشأن كتاب فتح البارى . وتوفى العيني سنة ١٤٥١ م ، وهو فى الحادية والتسعين من عمره ، وذلك بعد سنتين من عزله عن القضاء ، بأمر السلطان جقمق .

لكن السلطان جقمق أعجب بلباقة ابن عرب شاه ، وهو
الذي ولد في دمشق سنة ١٣٩٢ م ، ثم غادرها وأسره سنة ١٤٠١ م
إلى سمرقند ، حين غزا تيمورلنك دمشق ، وأخذ كثيراً من أهلها
وناسها إلى عاصمته في بلاد ما وراء النهر . وهناك تعلم ابن عرب
شاه الفارسية والتركية والمغولية ، وتمكن منها جميعاً ، حتى أصبح
قادراً على إجادة النظم في كل منها ، بالإضافة إلى إجادته النظم
في العربية أيضاً .

وعاش ابن عرب شاه أخصر طول حياته ، فزار بلاد المغول
وتركيا والشام وبلاد الحجاز ، حيث حج إلى مكة سنة ١٤٢٨ م .
وجاء ابن عرب شاه إلى القاهرة سنة ١٤٣٩ م ، فأكرم وفادته
ابن حجر والسخاوي وأبو المحاسن ، وأمضى هو المدة التي قضاهما
بالقاهرة في البلاط السلطاني بدعوة من السلطان جقمق . وكتب
ابن عرب شاه بمدح ذلك رسالة في مدح السلطان سماها باسم
التأليف الطاهر في شيم الملك الظاهر ، القائم بنصرة الحق ، أبي
سعيد جقمق . وعلى الرغم من المبالغة الشديدة في هذا الكتاب
الذي صور فيه ابن عرب شاه مولاه كأنه صورة مجسدة للفضيلة ، بل
رفعه فيه إلى مرتبة الأولياء والقديسين ، فإن الكتاب إلى جانب ذلك
يشتمل على تفاصيل تاريخية قيمة ، ونقد للحوادث الماضية . أضف
إلى ذلك أن ابن عرب شاه كتب هذا الكتاب — على قوله —
ليكون ترياقاً ضد السموم والخبائث التي أولغ منها قلبه في

كتاب سابق ألفه في مساويء تيمورلنك ، وسماه باسم عجائب
المقدور في أخبار تيمور ، — يريد بذلك أنه إذا هوّر في الكتاب
الأول حياة عملاق أعرج مغرى بالتخريب والهدم ، فإنه يرسم في
الكتاب الثاني صورة سلطان عادل كامل .

وزار ابن عرب شاه مدينة القاهرة عدة مرات بعد ذلك ،
غير أنه لم يلق من السلطان جقمق شيئاً من حسن المعاملة ، على غير
انتظار ، وهو الذي أطب في مديحه ، إذ أوحى إلى جقمق أنه
يعمل ضد مصالح الدولة المملوكية . ثم وشى به أخيراً عند السلطان
بأنه يعمل ضد مصالح جقمق نفسه ، فأمر بالقبض عليه وامتحن
على يده ، وأرسل إلى سجن القشرة سنة ١٤٥٠ م ، وهو في شدة
المرض . وعلى الرغم من تبرئته من جميع ما نسب إليه من التهم ،
حتى إنه لم يمكث بالسجن سوى خمسة أيام ، لم يلبث أن قضى
مهموماً حزينا بالقاهرة في شهر أغسطس من تلك السنة .

إلى جانب أولئك المؤرخين بقي اثنان ممن عاصروا المقرئ ،
وهما وإن لم يشتملا بكتابة التاريخ فكلّ منهما خلف مؤلفاً له
قيمة واضحة في فهم أصول الحكم وطرق الإدارة بمصر والشام في
العصور الوسطى ، وأولها خليل بن شاهين ، وثانيهما الخالدي
الذي ألف في ديوان الإنشاء بالقاهرة كتاباً لا يعرفه إلا الأقلون
حتى الآن .

أما خليل بن شاهين فولده سنة ١٣٧٢م ببیت المقدس ، حيث

عاش أبوه أميراً من أمراء المماليك في تلك النياحة الشامية . وجاء ابن شاهين إلى القاهرة في شبابه ، فدرس الحديث على ابن حجر ، غير أنه ترك ممارسة العلم ، والتحق بالفرقة المملوكية السماع باسم فرقة أولاد الناس ، وهي الفرقة الخاصة بأبناء الأمراء من المماليك . وسرعان ما مضى ابن شاهين قدما في طريق الوظائف ، حتى إنه جمع في يده سنة ١٤٣٤ م وظيفة النائب والحاجب والمشدد بالإسكندرية ؛ ويرجع بعض الفضل في ذلك التمدد إلى أنه كان حياً للسلطان برسباي . وتقلب ابن شاهين بعد ذلك في كثير من المناصب والنيابات بمصر والشام ، حتى إذا كانت سنة ١٤٤٨ م أنهم عليه السلطان جقمق برتبة أمير مائة مقدم ألف ، وهي أكبر الرتب الحربية في دولة المماليك الأولى والثانية .

أما مؤلفاته فأهمها كتابه المسمى زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، كتبه ابن شاهين في مجلدين يقضمان بين دفتيهما أربعين فصلاً ، ثم اختصره في مجلد واحد إلى اثني عشر فصلاً ، وذلك في عصر السلطان جقمق . وهذا المختصر هو الذي بقي حتى الآن ، وفيه تناول المؤلف الدستور المملوكي ، وبين الوظائف الحربية والإدارية في دولة المماليك الثانية التي تقلب في مناصبها حتى قبيل وفاته بالقاهرة في نوفمبر سنة ١٤٦٨ م .

وأما الخالدي ، واسمه بهاء الدين محمد العمري الخالدي ، فلا يعرف عنه حتى الآن (فيما أعلم) سوى أنه مؤلف لكتاب اسمه

المقصد الرفيع المنشأ الهادى لديوان الإنشاء ، وهو كتاب مشابه في موضوعه لكتاب مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، لشهاب الدين بن فضل الله الممرى المتوفى أواسط القرن الرابع عشر الميلادى ، ولكتاب التمرىف بالمصطلح الشريف للمؤلف نفسه ، ولكتاب صبح الأعشى للقلقشندي المتوفى أوائل القرن الخامس عشر الميلادى . ومن الجلى لكل من يطالع على هذا الكتاب المخطوط أن مؤلفه تقاب كالممرى والقلقشندي في وظائف ديوان الإنشاء بالقاهرة مدة طويلة ، بدليل معرفته أسماء الدول والأقطار التي انقطعت رسائلها عن مصر في عصره ، وبدليل إلمامه التام بأساليب الكتابة والديبلوماسية (diplomats) إلى مختلف الملوك في الشرق والغرب .

ومما وضح لكاتب هذه السطور أثناء قراءته لهذا المخطوط أن مؤلفه كتب في منتصف عهد السلطان برسباى تقريباً ، أو بمد سنة ١٤٣٢ م على التحقيق ، فهو حلقة ظلت حتى الآن مفقودة عند المشتغلين بتاريخ النظم المصرية في العصور الوسطى ، وبه معلومات انفراد بها عن سبقه من المؤلفين في هذه الناحية من التاريخ المصرى .